

قبل بداية شهر رمضان الفضيل، شهدت الساحة السياسية الفلسطينية تغييرات مهمة. بعد أن أدى رئيس الوزراء الجديد اليمين الدستورية أمام الرئيس محمود عباس، قام بتغيير وزيري الداخلية والعدل. تعتبر الوزارتين من النظرء الرئيسيين للبعثة وتكتسبان أهمية لتنفيذ تفويضها، وتتمتع البعثة معهما بعلاقة قوية على المستوى الاستراتيجي ما بين الإدارة العليا في البعثة والمستوى التشغيلي في كلتا الوزارتين.

يسرني أن أتقدم بالتهنئة من معالي رئيس الوزراء وزير الداخلية السيد محمد اشتية ومعالي وزير العدل السيد محمد شلالدة لاستلامهما منصبهما الجديدين. تتطلع البعثة إلى مواصلة علاقة العمل الممتازة مع الوزارتين، كجزء من الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية في جهودها لبناء مؤسسات الدولة المستقبلية.

علاوة على ذلك، فقد تم تعيين نائب عام جديد ورئيس جديد للهيئة الفلسطينية لمكافحة الفساد. وهما مؤسستان نظيرتان مهمتان. فقد استلم منصب النائب العام عطوفة المستشار أكرم الخطيب ورئيس الهيئة السيد أحمد براك، وأنقدم منهما بالتهنئة على هذا التعيين.

كما أود أن أتقدم من الشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي بالتهنئة والتبريك بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، متمنياً

تتضافر الجهود في قطاع العدالة الفلسطيني

العمل نحو الاتصال والتواصل الاستراتيجي



تعمل ريم عوض الله في مجال الاتصال والتواصل في وزارة العدل. شاركت ريم مع زميلاتها وزملائها في مؤسسات العدالة في تدريب مدته أربعة أشهر حول "استراتيجية الاتصال والتواصل" وبرنامج تدريب عملي بتنظيم من بعثة الشرطة الأوروبية.

على مدى الأشهر الأربعة الماضية، قام مكتب الصحافة والاعلام في البعثة بعقد تدريب وبرنامج تدريب عملي يهدفان إلى بناء قدرات العاملين في مجال الاتصال والتواصل في ثلاث من مؤسسات قطاع العدالة الفلسطيني، لتمكينهم من صياغة وتطوير استراتيجيات الاتصال والتواصل.

من مكتب النائب العام ومجلس القضاء الأعلى من أجل إعداد خطط استراتيجية للاتصال والتواصل في مؤسساتهم.

عملت الفرق، خلال عملية الصياغة، على نحو وثيق مع مدراءهم للتأكد من موافقتهم على أعلى المستويات لدى وضع الخطة في صورتها النهائية.

تقول ريم عوض الله في إحدى ورشات العمل النهائية قبل إتمام البرنامج في شهر حزيران: "حتى الآن لم يكن لدينا استراتيجية للاتصال والتواصل. الاستراتيجية التي أعرضها اليوم هي الأولى من نوعها في وزارة العدل".

السيدة عوض الله هي عضو في فريق قوي قوامه ستة أعضاء للاتصال والتواصل في وزارة العدل. وشاركت في التدريب أيضاً فرق

التزام مهني حقيقي

ويقول مسؤول الصحافة والإعلام السيد هاسه ريزينرو: "عقدنا جلسات مشتركة بحيث يعمل المشاركون العشرة سوية. ولتلبية الاحتياجات الفردية، قمنا بعقد جلسات خاصة لكل مؤسسة، للتباحث في التحديات والمعوقات التي تواجه تلك المؤسسة تحديداً. وفي كلتا الحالتين، وجدنا لدى نظرائنا الفلسطينيين مهنية عالية والتزاماً صادقاً بالعمل، وكان ذلك مجزياً ليس للبعثة فقط بصفتها الجهة المنظمة وإنما أيضاً للعملية نفسها."

أداة لزيادة ثقة الجمهور في قطاع العدالة

للمرة الأولى على الإطلاق، قامت مؤسسات العدالة الثلاث بوضع استراتيجياتهم الخاصة بالاتصال والتواصل، وبهذا يكون البرنامج قد حقق نجاحاً في هذا الجانب. إضافة إلى ذلك، سيستفيد قطاع العدالة بأكمله من وجود مبادئ ومنهجية موحدة تم استخدامها في هذا البرنامج. سيعزز هذا الفهم المشترك وتضافر الجهود في مجال الاتصال والتواصل ما بين المؤسسات.

يعتبر إتمام العمل على الاستراتيجيات معلماً بارزاً ضمن جهود القطاع للنهوض بالاتصال والتواصل مع الجمهور الفلسطيني.



وتقول السيدة رشا نبهان خلال إحدى الورشات: "شعار المواطن أولاً هو الأولوية في قطاع العدالة الفلسطيني. عندما يتم الانتهاء من وضع استراتيجية الاتصال والتواصل، سيكون لها دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في جهود مكتب النائب العام لإيصال خدماتنا وكيفية إيصالها للجمهور الفلسطيني الأوسع".

عندما يتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات بنجاح، سيتمكن المواطنون من فهم دور المؤسسات وأنشطتها وخدماتها بشكل أفضل، وهذا سيزيد من ثقة الجمهور في المؤسسات ويعزز من صورتها الإيجابية.



المديرية آنوفيرتانبين (أعلى يسار الصورة) مع مسؤول الصحافة في البعثة محمد السعدي يقفان خلف خبير القانوني والإداري الوزاري لينارت جون وخبير السياسات والاستراتيجيات الوزاري أندرس كاداجن من قسم سيادة القانون في البعثة خلال إحدى ورشات العمل النهائية في أيار 2019.

حقائق عن البرنامج

- الاسم: تقوية مهارات الاتصال والتواصل للعاملين في مجال أعلام والتواصل في مؤسسات العدالة الفلسطينية
- عدد المشاركين: 10 (6 من وزارة العدل و 2 من مكتب النائب العام و 2 من مجلس القضاء الأعلى)
- النوع الاجتماعي: 4 إناث و 6 ذكور
- المدة: من آذار إلى حزيران 2019
- عدد ورشات العمل: 10
- واجبات بيتية: نعم



خلال معظم فترة عمله في البعثة، كان كريستيان بامورو يقضي وقت عمله في وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرطة المدنية الفلسطينية حيث كان له مكتب هناك يقوم فيه بإنجاز عمله اليومي.

بعد قضاء عشر سنوات في البعثة

يترك خير تكنولوجيا المعلومات الإستوني وراءه شبكة اتصالات فعّالة

عندما انضم كريستيان بامورو إلى البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية في أواخر عام 2007، كان لديه التزام ثابت: المساعدة في انشاء وحدة متخصصة في تكنولوجيا

خلال السنوات العشر الماضية، تمكّن خير تكنولوجيا المعلومات الاستوني من بناء شبكة هواتف رقمية، وشبكة تعمل بالموجات الدقيقة (الميكروويف) لتبادل البيانات، وشبكة لاسلكية. إن وجود هذه البنية التحتية الضخمة يعني أن جميع مراكز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية متصلة ببعضها الآن، مما أنهى عصر التواصل عبر الهاتف.

"قام بتوفير ملايين اليوروهات"

يقول العقيد أبو الرب: "لم يكن لدينا بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كان علينا أن نبدأ من الصفر." وأضاف: "كان لكريستيان دوراً كبيراً في بنائها."

خلال عمله مع الشرطة المدنية الفلسطينية، قام الخير الاستوني بتصميم حوالي عشرين تطبيقاً برمجياً لمساعدة

عندما تولى خير تكنولوجيا المعلومات الاستوني، والذي يبلغ عمره الآن 45 عاماً، مسؤولياته، حصل على مكتب في إدارة تكنولوجيا المعلومات لدى الشرطة المدنية الفلسطينية وشمّر عن ساعديه لتحديث وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جنباً إلى جنب مع نظيره الفلسطيني العقيد سليمان أبو الرب.

نهاية عصر وبداية عصر جديد

بتمويل من عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى كندا، بدأ كريستيان بتطوير أنظمة معلومات واتصالات لبناء شبكة محوسبة من شأنها في النهاية أن تعزز قدرات الشرطة التشغيلية والإدارية. منذ البداية، تم تقديم مساعدة كريستيان المتخصصة كجزء من تفويض البعثة لدعم إصلاح الشرطة المدنية الفلسطينية وتطويرها.

يبتسم العقيد أبو الرب ويضيف: "إنه يدرب الفريق، ويتناول الطعام مع الفريق، حتى لو كان لا يحب الطعام. هو واحد منا. إنه يعرف كل عضو في الفريق. هذه طريقة رائعة للعمل".

يختتم العقيد أبو الرب حديثه قائلاً: "لقد عملت مع كريستيان لسنوات عديدة، ويمكنني أن أؤلف كتاباً عن هذه العلاقة الفريدة من نوعها. قضينا عشر سنوات معاً، وسنشعر بغياحه بصدق. سنفتقده كصديق وزميل متفان، ومهني وملزم بعمله".

في اليوم الأخير من فترة عمله، في أوائل شهر شباط، أنهى كريستيان السنوات العشر التي قضاها في الأرض الفلسطينية المحتلة وقال: "أعادر بقلب مثقل، ولكن في عالم تكنولوجيا المعلومات هذا، سأتمكن من البقاء على تواصل مع جميع أصدقائي هنا في فلسطين".

الشرطة على إدارة سجلاتها الجنائية، والموارد البشرية، والأحداث والعمليات، والحوادث المرورية ومذكرات الاستدعاء إلى المحاكم. وقد كانت الشبكة والتطبيقات البرمجية قيمة لدرجة أن خمسة أجهزة أمنية فلسطينية أخرى تستفيد منها اليوم.

وأوضح العقيد أبو الرب أنه "بمساعدة كريستيان، قامت الشرطة المدنية الفلسطينية بتوفير ملايين اليوروهات على مدى السنوات العشر الماضية، وتمكنت من بناء فريق مكون من 35 شخصاً مديريين تدريباً جيداً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

"هو واحد منا"

بقضائه معظم وقته في مقر الشرطة، تمكن كريستيان، وهو أب لأربعة أطفال، من الاختلاط بسهولة مع فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المكون من 35 عضواً، وذلك بمعدل سبع ساعات يومياً.

قائد العمليات المدنية للاتحاد الأوروبي يزور فلسطين

قام قائد العمليات المدنية للاتحاد الأوروبي فينتشيزو كوبولا في نيسان بزيارة بعثتي الاتحاد الأوروبي في الأرض الفلسطينية المحتلة للمرة الأولى منذ تعيينه في أيلول الماضي.

أعضاء البعثة الميدالية الخاصة بسياسة الأمن والدفاع المشتركة شاكرًا إياهم على خدمتهم والتزامهم.



تألفت الزيارة التي استمرت أربعة أيام من اجتماعات مع الإدارة العليا للبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفع وكنت بمثابة تعريف للسيد كوبولا (يمين الصورة) إلى بعض من النظراء الفلسطينيين الاستراتيجيين للبعثتين. علاوة على ذلك، شملت الزيارة مشاورات مع النظراء الرئيسيين الدوليين في القطاع الأمني للبعثتين.

حضر السيد كوبولا خلال زيارته حفل توزيع الميداليات السنوي الخاص بالبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة السنوي كضيف شرف خاص. قام السيد كوبولا في حفل توزيع الميداليات بمنح 26 من

الاحتفال بيوم أوروبا في فلسطين وبروكسل

يحتفل يوم أوروبا (9 أيار) بالسلام والوحدة في أوروبا. ساهم أعضاء البعثة في أوائل شهر أيار بالاحتفال بيوم أوروبا في فعاليات في نابلس، فلسطين، وفي بروكسل، بلجيكا.



حضر أعضاء البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية وبعثة المساعدة الحدودية الأوروبية في معبر رفح يوم 9 أيار 2019 اليوم المفتوح الذي تقيمه مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، حيث قامت السيدة فيديريكا موغيري، نائبة رئيس المفوضية الأوروبية ورئيسة مجلس العلاقات الخارجية والممثلة العليا للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية، بتكريس وقت لزيارة الممثلين من فلسطين.

"نساء ورجال شركاء في خدمة الوطن"

تهدف حملة "تكافؤ الفرص" إلى تعزيز فهم أفضل لفوائد وجود جهاز شرطة عاملة متوازنة بين الجنسين، وتحفيز قبول تكافؤ الفرص لضباط الشرطة من الذكور والإناث.



قام ضباط الشرطة الفلسطينية الثلاثة المسؤولين عن تخطيط وتنفيذ الحملة بزيارة مقر البعثة لتقديم الشكر لرئيس البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية على المشورة والمساعدة التي قدمتها البعثة. من اليسار: منسقة الحملة، النقيب البن الطويل؛ المقدم وفاء شرقاوي من مكتب مساعد مدير عام الشرطة للتخطيط والتطوير؛ رئيس البعثة كاوكو آلتوما؛ المقدم وفاء الحسين، مديرة وحدة النوع الاجتماعي في الشرطة المدنية الفلسطينية؛ مستشار النوع الاجتماعي لدى البعثة إيرينا دالميدا، ومسؤول الصحافة والإعلام في البعثة هاسه ريزينبرو.

النوع الاجتماعي، قامت وحدة النوع الاجتماعي في الشرطة المدنية الفلسطينية بتطوير وإطلاق أول حملة وطنية تتناول قضايا النوع الاجتماعي داخل الشرطة.

ترتكز الحملة على تكافؤ الفرص للنساء والرجال في مؤسسة الشرطة. كانت الفكرة مستوحاة من البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية وتم دعمها من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين. وقد قام كل من مسؤول الصحافة والإعلام ومستشارة النوع الاجتماعي في البعثة بتقديم المشورة والمساعدة في تطوير الحملة، إلا أنه تم انجاز الجزء الأكبر من جهود التخطيط، إضافة إلى التنفيذ، بملكية نساء فلسطينيات ملتزمات وكفؤات.



تم إطلاق حملة "تكافؤ الفرص" في شهر شباط، وتم تعميمها على جميع أنحاء الضفة الغربية من خلال جولة ميدانية وورشات عمل في جميع محافظات الشرطة. تنتهي الحملة في شهر تموز 2019.

يضم شعار الحملة العلم الفلسطيني، ورسالة الحملة: "نساء ورجال في خدمة الوطن"، وشكل يرمز لضابط شرطة ذكر وضابط شرطة أنثى، والشعار الرسمي للشرطة.

تشكل النساء ما نسبته أكثر من 4% بقليل من منتسبي الشرطة المدنية الفلسطينية البالغ عددهم 8,000 منتسباً. تم اتخاذ عدد من المبادرات المختلفة لزيادة عدد المستجندات الملتحقات بالشرطة، مما أدى إلى زيادة تدريجية في أعداد النساء في الشرطة.

على الرغم من هذا التطور، ووجود "استراتيجية النوع الاجتماعي للشرطة"، إلا أنه لا تزال هناك تحديات تتعلق بالفرص الوظيفية، وشروط الخدمة والمزايا لضباط الشرطة من الإناث، على سبيل المثال:

- يتم تعيين النساء في الغالب في مناصب إدارية بدلاً من المناصب العملية؛
- لا يمكن للنساء تضمين أطفالهن وذويهن في التأمين الصحي الخاص بهن؛
- لا يُسمح للنساء بموجب القانون من نقل معاشهن التقاعدي إلى ورتنهن؛
- لا يتم إرسال النساء ضمن البعثات التدريبية إلى أكاديميات الشرطة خارج البلاد.

لزيادة الوعي بهذه التحديات، ولتفعيل "استراتيجية النوع الاجتماعي للشرطة 2016"، وللمضي قدماً في تعميم مراعاة

حقوق الإنسان أمر لا غنى عنه لعملية بناء الدولة الفلسطينية

لو سألت أغلب الناس في فلسطين، سيقولون بأن البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية تقدم المشورة والمساندة إلى الشرطة المدنية الفلسطينية ومؤسسات العدالة الجنائية الفلسطينية. ثمة عدد أقل على دراية بأنشطة البعثة في مجال حقوق الإنسان. تضع البعثة الأوروبية، من خلال نهج يستند إلى الحقوق، الشعب الفلسطيني في صميم انخراطها.



جيف هوينبراورز، خبير حقوق الإنسان، من هولندا. وصل السيد جيف إلى البعثة في أيار 2012، بعد أن عمل في بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا لمدة 3.5 سنة، وقبل ذلك 1.5 سنة في بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي في إندونيسيا. في كلا البعثتين، كان يعمل على تنسيق تدخل حقوق الإنسان. عمل قبل ذلك لدى الأمم المتحدة في بابوا غينيا الجديدة، وجنوب أفريقيا، وجامايكا، وكوبا، ويوغوسلافيا السابقة، والفلبين، ولبنان ولدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بولندا، وشمال مقدونيا، وكوسوفو. عمل السيد جيف في جميع هذه البلدان على حماية حقوق الإنسان.

عن صون العدالة والقانون والنظام. كما أنهم الضامنون الرئيسيون لحماية حقوق الإنسان. تمثل نزاهة النظراء أمراً أساسياً للحفاظ على ثقة الجمهور. دعم خبيراً حقوق الإنسان في البعثة، من هذا المنطلق، الشرطة المدنية الفلسطينية في تطوير نظام مساءلة يتسم بالمصداقية، بما في ذلك "مدونة قواعد استخدام القوة والأسلحة النارية"، و "مدونة قواعد السلوك"، ونظام لشكاوى المواطنين، ونظام تأديبي للشرطة.

تطوير نظام مساءلة شرطي يتسم بالمصداقية

من الضروري لدولة في طور النمو أن تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتقوم بإعمالها من المراحل المبكرة بغية بناء القدرة على الصمود وتحقيق التقدم المستدام.

يضطلع نظراء الاتحاد الأوروبي في الشرطة وقطاع العدالة الجنائية بدور كبير في مجال حقوق الإنسان. فهم يمثلون الذراع الطولى للدولة المسؤولة

يعمل لدى البعثة خبيراً حقوق إنسان دوليان تتمثل مهمتهما في اسداء المشورة إلى الإدارة العليا للبعثة، وتعميم مراعاة الموضوع لدى الزملاء، وإقامة الاتصالات ضمن "أسرة الاتحاد الأوروبي" ومجتمع أصحاب العلاقة الدولي.

ينخرط الخبيران إلى جانب هؤلاء مع النظراء الفلسطينيين مباشرة ومع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية.

الانتقال نحو معايير المحاكمة العادلة

دعم خبيراً حقوق الإنسان لدى البعثة الأوروبية مباشرة المؤسسات ذات الصلة في قطاع العدالة لجعل قطاع العدالة أكثر استقلالية وحيادية وزيادة إمكانية الوصول إليه، بما في ذلك الإجراءات التي تضمن الحق في المحاكمة العادلة للجميع. عملت مؤسسات قطاع العدالة على نحو مشترك بواسطة تنسيق البعثة لمدة أربع سنوات على مراجعة نظام العدالة الفلسطينية وتحليله ومقارنته على ضوء معايير المحاكمة العادلة الدولية. نتيجة لذلك، جرى إعداد 72 توصية وهي الآن جاهزة للتطبيق.

تعميم مراعاة حقوق الإنسان في شتى أنحاء قطاع الأمن

علاوة على ذلك، يعمل خبيراً البعثة بعدة طرق مع زملائهم بغية دعم مواءمة التشريعات مع معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وحول ترقية معايير الاعتقال والاحتجاز، وحول القضاء على التعذيب، وحول إدخال المعايير الدنيا في أعمال الشرطة الخاصة بالشغب،

وحول إدخال المعايير الدنيا في إجراءات العدالة الجنائية، وحول توسيع نطاق أعمال الشرطة المجتمعية، وحول تقديم التدريب. يقدم الخبيران المزيد من الدعم لوزارة الداخلية لتقوية مراعاة حقوق الإنسان في شتى أنحاء قطاع الأمن، إضافة إلى ذلك، يعمل الخبيران مع النظراء على تطبيق قانون حماية الأحداث على نحو أفضل وعلى تقوية آليات الرقابة والتعامل مع الشكاوى. كما يتعاونان مع خيرة النوع الاجتماعي لدى البعثة ويدعمانها في طرح حقوق المرأة على طاولة النقاش.

تبني بعد إنساني في بناء الدولة

يساهم خبيراً حقوق الإنسان لدى البعثة الأوروبية بواسطة عملهم في تبني بعد إنساني في عملية بناء الدولة. يتعين أن يعود انخراط البعثة بالنفع في نهاية المطاف على جميع الفلسطينيين، فهو لا ينتمي إلى نظرائها المباشرين على نحو حصري. وخلاصة القول أن عملية بناء الدولة تبدأ بالشعب ويتعين أن تنتهي بالشعب.



بالإضافة إلى خبير حقوق الإنسان جيف هوبنراورز (وسط الصورة)، تضم وحدة حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي لدى البعثة خيرة حقوق الإنسان إيما هيكي (يسار الصورة) ومستشارة النوع الاجتماعي إيرينا دالميدا (يمين الصورة).

العمل يدا بيد مع المؤسسات الأهلية

الجمهور الفلسطيني. فهم يعتبرون تلك جزءاً أساسياً من عملهم، والذي ينير انخراط البعثة الأوروبية في فلسطين ويبرزه على حد سواء، ابتداء بالرؤية والطموح وانتهاء بالتنفيذ.

يواصل خبيراً حقوق الإنسان الاتصالات المنتظمة مع المنظمات غير الحكومية على مستوى القاعدة الشعبية، والتي يتلقون منها تقارير مفصلة ومعلومات قيمة بالنسبة للنقائص والثغرات في عملية بناء المؤسسات، وحول القضايا الفردية، وحول تصور